أَثرُ الجَرْحِ والتَّعديل في الحَركةِ النَّقْدِيَّةِ

الدكتور جاسر أبو صفيّة

قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، الأردن

تاريخ استلام البحث ٢٩/٤/١٩٩٢ تاريخ قبوله للنشر ٨/٢/١٩٩٣

ABSTRACT

To the modern scholars it was an established fact that the matter of tajrih al - ruwat wa ta' dil-uhum (to declare the reliability or unreliability of the narrators) was restricted to the narrators of Hadith. Studying the works of literature and criticism shows clearly that such a methodology was strictly applied in studying poetry because it was narrated by narrators who might be reliable or unreliable.

Hence, this study is an attempt to provide several examples of declaring the reliability or unreliability of the narrators of poetry by the critics. This study also discussed the most famous critical problems influenced by this methodology such as arrogation, fabrication, post-classical poems and the different aspects of fanaticism especially racialism.

The conclusion of this study may be led to the fact that the modern scholars are in need of the methodology of al - Jarh wa al-Ta' dil in studying the classical poems to enable them to provide a clear image of the Arabic poetry.

ملخص

وَقَر في أذهان الدّارسين المُحْدَثين أنّ مسألة تجريح الرُّواة وتعديلهم مقتصرة على رواة الحديث النّبويّ. ولكنّ مطالعة كتب الأدب والنّقد تدلّ دلالة واضحة على أنّ هذا المنهج كان متّبعا في دراسة الشّعر ونقده اتّباعاً دقيقاً يقارب دِقّته في دراسة الحديث النّبويّ، ولا سيّما أنّ الشّعر أدّيَ إلينا بطريق الرّواية التي تعتمد اعتماداً كليّاً على الرّجال، وفيهم الكاذب والمتعَصّب والجاهل، كما فيهم الثّقة والأمين.

وهذا البحث محاولة لتقديم أمثلة متنّوعة من تجريح النُّقّاد لرواة الشّعر أو تعديلهم، والوقوف عند أشهر القضايا النّقديّة التي تأثّرت بمنهج الجرح والتّعديل كالوضع والتّوليد والنّحل والتّعصّب بمختلف أشكاله : المذهبيّة والنّحوية والقبليّة.

وَخَلصتُ إلى حقيقة مؤدّاها أنّنا بحاجة شديدة إلى اتّباع منهج الجرح والتّعديل في دراسة الشّعر القَديم ونقده لنستطيع تقديم صورة واضحة عن الشّعر العربيّ في مختلف عصوره.

أَثَرُ الجَرْحِ والتَّعديلِ في الحَركةِ النَّقْدِيَّةِ

الجرح والتَّعديل في الحديث النّبويّ علم يبحث في جرح الرُّواة وتعديلِهم، قائمٌ على دراسةِ أحوالِهم وتواريخِهم وما يَتَعَلّق بشؤونهم(١). وهو من فروع «علم الحديث دراية».

وقد جعل علماءُ الحديث لمن يُحْتَجُّ بروايته شُروطاً أهمُّها : أن يكون عَدْلاً ضابطاً لما يَرويه. . . سالماً من أسباب الفسق وخوارم المُروءة، مُتَيَقّظاً غيرَ مُغَفّل، حافظاً إن حَدّثَ من حِفظه، ضَابِطاً لِكتابِه إنْ حَدّثَ من كِتابِه(٢). وقالوا : لا يُقبَلُ الجرحُ إلاّ مفسّراً مُبَيَّنَ السَّبب(٣).

وهذا أمرٌ مقرّر في علم الحديث لا يختلف فيه اثنان؛ لاتّصاله بأحاديث الرّسول، صلّى الله عليه وسلّم، فالتَّحقّق من صحّتها، سنداً ومتناً، لا غنى عنه لكلّ مشتغلٍ بعلم الحديث؛ لأنّ ذلك ممّا يقوم عليه الدّين.

ولكن، ما وجهُ اتّباعِ منهج الجرح والتّعديل في نقد الشِّعر؟ ويُجَاب عن هذا بالقول : إنّ الشِّعر أُدّيَ إلينا بطريقِ الرّواية، فلا يختلف في هذا عن الأحاديث النّبويّة. والرّواية تعتمد اعتماداً كليًّا على الرّجال (الرّواة)، وهؤلاء الرّواة ليسوا على درجةٍ واحدة من الحفظ والضّبط والثّقة والأمانة، بل فيهم الكذّاب والمتعصّب والجاهل.

فالنتيجةُ الحَتْمُ في مثلِ هذه الحال أن يشيع الكذب والوضع والتّوليد في الشِّعر. وقد أشار إلى هذا مصطفى صادق الرّافعي حين قال : إنّ الشّعرَ والخبر قد فشا فيهما الكذب والتّوليد منذ القرن الأوّل، ونشأ كثير من الرّواة يَشْدُون مِن العلوم الموضوعة، وينفقون من الأخبار المذكوبة، ويُمَوّهون بمزجِ هذه الأمور على النّاس، ويخترعون الأشعارَ الكثيرةَ عند مناقلة الكلام وموازنة الأمور(٤).

وهذا ما قرّره ابن سلاّم، من قبلُ، في كتابه «طبقات فحول الشّعراء» حيث يقول : «وفي الشّعر مصنوع مفتعل موضوع كثير، لا خيرَ فيه. . . لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء»(٥). واتَّهَم ابنَ اسحق بوضع الشّعر فقال : إنّه كتب في السِّيرِ أشعارَ الرِّجال الذين لم يقولوا شعراً قطّ، وأشعارَ النّساءِ فضلاً عن الرِّجال. ثم جاوز ذلك إلى عادٍ

وثمودَ، فكتب لهم أشعاراً كثيرة. . .»[٦]. وفي موضع آخر يقول : «فلو كان الشِّعرُ مثلَ ما وُضِعَ لابنِ اسحق، ومثلَ ما رَوى الصُّحُفِيُّونَ، ما كانت إليه حاجة، ولا فيه دليل على علم»[٧].

وقال عنه النّديم في «الفهرست» : «كان يُعْمَلُ له الأشعارُ ويُؤتَى بها، وَيُسْأَلُ أنْ يُدخِلها في كتاب السِّيرَ فيفعل. فَضَمَّنَ كتابَه من الأشعار ما صار به فضيحةً عند رُواة الشِّعر»[٨].

ومن الأمثلة على شُيوع الكذب والوضع في الشّعر ما ذكره الجاحظ في كتابه «الحيوان» عن قصيدة الحارث بن حِلّزة اليشكريّ :

يـــــــا أيّها المُزْمِعُ ثُـمّ انثَنَـى لا يَثْنِكَ الحازي ولا الشَّـــــاحِجُ

ولم يُثْبِتِ الجاحظ من هذه القصيدةِ سوى خمسةِ أبيات، ثم ذكر تعقيبَ الرّاوي. قال أبو عبيدة : أنشَدَ نيها أبو عَمْرو، وليست إلاّ هذه الأبيات، وسائرُ القصيدة مصنوع مُوَلَّد[٩].

وفي «الأغاني» قال : «وقرأت في بعض الكتب عن ابن الكلبيّ عن أبيه، وهو خبر مصنوع يتبيّن التّوليد فيه[١٠]. والحكاية عن عَبيد بن الأبرص وقوله :

يـــا أيها السّـــاري المُضِلّ مـــذهبـــهُ دونكَ هـــذا البَكْـــرَ منّـــا فـــاركبُـــه

وذكر أبو الطّيّب اللّغويّ أنّ ابن دَأْب كان في المدينةَ يَضَعُ الشِّعرَ وأحاديثَ السَّمر، وكلاماً ينسبه إلى العَرب، فسقط وذهب علمه[١١].

وَرُوي عن الشَّعبيّ شَيءٌ يُحْمَلُ على لبيدِ بنِ ربيعة وهو قوله :

بـــاتت تشكّى إليّ النّفس مُجْهِشـــةً وقـــد حَمَلْتُكِ سَبعـــاً بعـــد سبعينِ
فـــإن تعيشي ثـــلاثـــاً تبلغي أمـــلاً وفي الثّـــــلاثِ وفـــــاءٌ للثّمانينِ

قال ابن سـلاّم : ولا اختلافَ في أنّ هذا مصنوعٌ تكثّر به الأحاديثُ، ويستعانُ به على السّهر عند الملوك، والملوك لا تَستقصي[١٢].

* * * * *

وممّا لا مـراءَ فيه أنّ العَرب كانت تَعُـدُّ الشّعرَ خطيراً، وترى الشّاعـر أميراً؛ فإذا نبغ في

القبيلة شاعر هُنّئت به، وحُسِدَتْ مِن سَببه، لأنّه يُنَافح عن أنسابها، ويكافح ويناضلُ عن أحسابها(١٣).

وقد اكتسب الشّعر هذه المنزلة لأنّه «ديوان الأدب، وفخر العرب، وبه تُضرَبُ الأمثال، ويفتخرُ الرّجال على الرّجال. وهو قيدُ المناقب، ونظامُ المحاسن، ولولاه لضاعت جواهر الحِكَم، وانتثرتْ نجومُ الشَّرف، وتهدّمت مباني الفضل، وأقوت مرابعُ المَجْد، وانطمسَت أعلامُ الكَرم، ودَرَست آثارُ النِّعم. شرفُه مُخَلّد، وسُؤْدُدُه مُجَدّد، تفنى العصور وذكرهُ باقٍ، وتَهوي الجبالُ وفخرُه إلى السّماءِ راقٍ، ليس لما أثبتَه ماحٍ، ولا لِمن أعْذَرَه لاحٍ»(١٤).

وممّا زاد في شَرف الشّعر أنّ لفظته مشتقّة من العلم والإدراك والفِطنة، فالشّاعر سُمِيّ شاعراً لعلمِه وفِطنته(١٥).

وعلم هذا شأنه عند العَرب يصبحُ لا خيرَ فيه ويسقط إذا دخله الوضع وشاع فيه الكذب والتّوليد، إذ تنتفي عنه الصّفات التي جعلته في هذه المنزلة العالية، وهذا ما دَفع نقّادَ الشّعر إلى التّشمير لنفي الزّيف عنه، وتمييز المصنوع من الصّحيح، وبيان ما فيه كذب، والتّحقّق من نسبة البيت أو القصيدة إلى القائل الحقيقيّ. وكانت وسيلتهم الفُضلى في ذلك منهج علماء الحديث في تجريح الرّواة وتعديلهم؛ لأنّ النّاقد، باتّباعه هذا المنهج، يضع أسساً واضحة، ومعايير ثابتة في دراسة الشّعر ونقدِه، ومواكبةِ تطوّره على مرّ العصور، والاطّلاع على خصائص الشّعر وسماته الفنّيّة في كلّ عصر.

ولهذا كان من أبرز القضايا النّقديّة الّتي خضعت لمنهج الجرح والتّعديل : الوضع والتّوليد والنّحل والسَّرِقات والتّعصّب للقديم والتّعصّب لشاعر أو عليه.

* * * * * *

توثيق الرّواة وتجريحهم :

جاء تعديل رواةِ الشّعر وتجريحهم في كتب النّقد والأدب متبايناً ومتناقضا أحياناً تَبَعاً لتعصُّبِ النّقّاد لمذاهبهم الدّينيّة أو النّحويّة أو اللّغويّة. فلا غَرابة مثلاً أن نجد مَن يُوَثّقُ الأصمعيّ ومَنْ يطعنُ فيه. والأمثلة التّالية تقدم صوراً متنوّعة من تجريح النّقّاد لرواة الشّعر أو تعديلهم، دون الوقوف عند قضيّة نقديّة بعينها.

بَيّنَ الجاحظ صفاتِ العلماء الرُّواة الذين يُوثَقُ بهم فقال : «فالعُلماء الذين اتّسعوا في علم العرب حتّى صاروا إذا أَخبروا عنهم بخبر كانوا الثّقات فيما بيننا وبينهم، هم الذين نقلوا إلينا. وسواء علينا جَعلوه كلاماً وحديثاً منثوراً أو جعلوه رَجَزاً أو قصيدا موزونا»(١٦).

أما ابن سلاّم فينظر إلى رواة الشّعر نظرةً مُغَشَّاةً بهواه البَصريّ؛ فنراه يقول عن خَلَف الأحمر : اجتمع أصحابنا أنّه كان أفرسَ النّاس ببيتِ شعر، وأصدَقَه لسانا. كُنّا لا نبالي إذا أخذنا خَبَراً أو أنشدنا شِعراً، أنْ لا نسمعَه من صاحبه(١٧).

ولكنّه حين يَعْرِض لواحد من رواة الكوفة هو حمّاد الرّواية يقول : «وكان أوّلَ من جمع أشعارَ العرب وساقَ أحاديثَها حمّاد الرّواية، وكان غيرَ مَوثوق به، وكان يَنْحَلُ شعرَ الرّجلِ غيرَه وينحلُه غيرَ شعرِه، ويزيد في الأشعار»(١٨).

وقال عنه يونس البصريُّ الهَوى : العَجَبُ مِمّن يأخذُ عن حمّاد، وكان يكذب ويلحن ويكسر(١٩).

وتجتمع في حمّاد صفات أخرى تجعله موضع طعن النّقّاد؛ فهذا أبو الفرج الأصفهانيّ يقول عن حمّاد وَعَمّار ذي كُبَار : «وكان هو وحمّاد الرّاوية ومطيعُ بن إياس يتنادَمون ويجتمعون على شأنهم لا يفترقون، وكلُّهم كان متّهماً بالزّندقة(٢٠).

وإلى هذا أشار الشّريف المرتضى بقوله : «وأمّا حمّاد الرّاوية فكان منسلخاً من الدّين زارياً على أهله، مُدمناً لشرب الخمور وارتكابِ الفجور»(٢١). وَنَقَلَ عن الجاحظ قولَه : «إنّ حمّاد الرّاوية وابنَ المقفّع وبشّاراً وغيرَهم كانوا يجتمعون على الشُّرب وقولِ الشّعر، ويهجو بعضهم بعضاً، وكلٌّ متّهم في دينه»(٢٢).

كما اتُّهِم حمّاد بالحُمْق والغَفْلة على لسان خلف الذي قال : «كنت آخذُ من حمّاد الرّاوية الصَّحيحَ من أشعارِ العرب وأعطيه المنحولَ فيقبلُ ذلك منّي ويُدخِلُه في أشعارِها. وكان فيه حُمْق»(٢٣).

ولم يسلم الأصمعيّ من التّجريح؛ فقد اتُّهِمَ بالكذب في روايةِ طويلة سنقف عندها، ان شاء الله، في الحديث عن التّعصّب. وطُعِنَ عليه في عربيّته من ثعلب الذي قال : «ولم يكن الأصمعيّ صاحب عربيّة»(٢٤). وفي رواية : «ولم يكن له علم بالعربيّة، وكان صاحب لغة ولم يكن صاحب إعراب»(٢٥). وطَعَنَ الجاحظ عليه وعلى الأخفش وأبي عبيدة فقال : «طلبتُ علم

الشّعر عند الأصمعيّ فوجدته لا يحسن إلّا غريبه، فرجعتُ إلى الأخفش فوجدته لا يُتقن إلّا إعرابه، فعطفت على أبي عبيدة فوجدته لا ينقل إلّا ما اتّصل بالأخبار، وتعلّق بالأيّام والأنساب. فلم أظفر بما أردت إلّا عند أدباء الكُتّاب كالحَسن بن وهب ومحمّد بن عبد الملك الزّيّات»(٢٦).

ويبدو من صور التّجريح والتّعديل التي تقدّمت اختلاط الهوى المذهبيّ بالتّعصّب لمدرسة نحويّة ولا سيما فيما يتّصل بحمّاد والأصمعيّ.

ويحاول ابن سلّام أن يبتعد عن الهوى حين يقول عن المفضّل الضّبّيّ : «أعلمُ مَن ورد علينا مِن غيرِ أهلِ البصرة المفضّل الضّبّيّ الكوفيّ»(٢٧). ولا يُغْفِل ما للتّعصّب العرقيّ من أثرٍ في نقد الشّعر وروايته فيقول : «إنّ أبا عمرو كان أشدّ تسليماً للعرب، وكان ابن أبي اسحق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم»(٢٨).

وَطَعن ابنُ سلّام في ابن اسحق لجهله بعلم الشّعر فقال على لسان ابن اسحق : «لا علم لي بالشّعر، إنّما أوتَى به فأحمِلُه»(٢٩).

ولمّا كانت روايةُ الشّعر ونقدُه وثيقةَ الاتّصال بالنّحو؛ فقد اشتعلت الخصومة بين مدرستي الكوفة والبصرة، كما رأينا طرفاً من ذلك فيما تقدم من أمثلة. وهي مسألة عرض لها الدّكتور ناصر الدّين الأسد في كتابه «مصادر الشّعر الجاهليّ» وناقشها مفصلة، فلا مسوّغ لتكرار ما قاله، وإنّما نعرض هنا للمسألة بما يتّصل بالجرح والتّعديل. وكان مما قاله الدّكتور الأسد : «وكان تلاميذ كلّ مدرسة وعلماؤها يتعصّبون لمدرستهم ولشيوخهم ويُوَثّقون رواتِهم، ويُجَرّحون شيوخَ المدرسة الأخرى ويُضَعّفون رواتِهم، ويتّهمونهم بالوضع والنّحل والكذب»(٣٠).

والأمثلة التّالية تبيّن شدّة الخصومة بين مدرستي الكوفة والبَصرة. قال أبو الطّيّب اللّغويّ: «قال أبو حاتم : كان بالكوفة جماعة من رواة الشّعر مثل حمّاد الرّاوية وغيره، وكانوا يَصنَعُون الشّعر ويقتفون (يقتنون) المصنوعَ منه، وينسُبونه إلى غيرِ أهله»(٣١).

ثم يقول : «والشّعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبَصرة، ولكنّ أكثرَه مصنوع ومنسوب إلى مَن لم يقله، وذلك بيّن في دواوينهم»(٣٢). ومن مظاهر الخصومة بين المدرستين ما قاله ابن سلام عن شعر الأسود بن يَعْفُر : «وذكر بعض أصحابنا أنّه سمع المفضّل يقول : «له

ثلاثـون ومئة قصيـدة. ونحن لا نعرف لـه ذلك ولا قريبـاً منه. وقـد علمتُ أنّ أهل الكـوفة يـروون له أكثـر ممّا نـروي، ويتجـوّزون في ذلك بأكثر من تجوُّزنـا»(٣٣). ومنها قـوله : «وأسمعني بعضُ أهل الكوفـة شعراً زعم أنّه أخذه عن خـالد بن كلثوم يرثي بـه حاجبَ بن زُرارَة. فقلت له : «كيف يروي خـالدٌ مثلَ هذا وهو من أهل العلم، وهـذا شعر متداعٍ خبيث؟ فقال : أخذناه من الثّقاب. ونحن لا نعرف هذا ولا نَقبله»(٣٤).

ومِن رواة الكوفة الذين أفسدوا الشّعر جَنّاد بن واصل، مولى بني عاضِدة. كان من رواة الأخبار والأشعار، لا علم له بالعربيّة، وكان يُصَحّف ويكسر الشّعر ولا يميّز بين الأعاريض المختلفة فَيَخْلِط بعضَها ببعض. وكان كثيرَ الحفظ في قياسِ حمّاد الرّواية»(٣٥).

وقال عنه المَرزُبانيّ : «ما كانوا يَشُكُّون بـالكوفة في شعر، ولا يعزُب عنهم اسمُ شاعرٍ إلّا سألوا عنه جَنّاداً، فوجدوه لذلك حافظاً، وبه عارفاً، على لحنٍ كان فيه، وكان كثيرَ اللّحن جدّاً، فوقَ لحنِ حمّاد»(٣٦).

وقال الثّـوريّ: «اتّكل أهلُ الكوفـة على حَمّاد وجَنّاد فَفَسَـدت رواياتُهم من رجلين، كـانا يرويان لا يَدْريان. كثرت رواياتُهما وقلّ علمُهُما»(٣٧).

وفي المقابل نجـد ابن جنّي يحاول الرّدّ على اتّهامات البَصريّين للكـوفيّين فَيُورِدُ خبراً عن حمّاد الرّواية يقول : أمر النّعمان فنُسِخت لـه أشعارُ العرب في الطّنُوج -- وهي الكراريس -- ثُمّ دفنَهـا في قصره الأبيض. فلّما كان المختـار بنُ أبي عُبَيْـد قيل له : «إنّ تحتَ القصر كَنـزا. فاحتَفَرَهُ فأخـرجَ تلك الأشعار». وعَقّب ابنُ جِنّي على ذلك بقوله : «فمن ثَـمّ أهلُ الكوفة أعلمُ بالشّعرِ من أهلِ البَصرة»(٣٨).

ولهذا يرى الـدّكتور الأسـد أنّ اتّهامَ البصريّين للكوفيّين بـوضع الشّعر ونحلـه لم يكن مردُّه كلُّه إلى أنّ الكوفيّين كـانوا يضعون وينحلون حقّاً، وإنّما كان مـردّه إلى هذهِ العصبيّة وما سَبّبته من مُنَافساتٍ وخُصُومات. ثم كان مَردّ بعضه إلى اختلاف مصادر الفريقين وإلى اختلافِ مَنْهَجَيْهِما؛ فقد توسّع الكوفيّون على حين ضَيّق البَصريّون»(٣٩).

ولكنّ ابنَ جنّي يقف موقف الحَكم الذي يحاول أن يُنْصِفَ شيوخ المدرسَتَيْن، ويردَّ التُّهَمَ عنهم، مُفسّرا سبب خـلافهم ومُثاقفتهم، وَلِمَ يُهَجّنُ بعضُـهم بعضـاً، حتّى لا يترك له سماءً ولا أرضاً، فيقـول : «هذا أوّل دليل على كـرم هذا الأمـر، ونزاهـةِ هذا العلم، ألا تـرى أنّه إذا

سَبَقَتْ إلى أحدِهم ظِنّـةٌ، أو تَوَجَّهَتْ نحوه شُبْهَة، سُبَّ بها، وبَـرِىء إلى الله منه لمكانها. ولعلّ أكثرَ مَنْ يُرْمَى بسقَطِه في رواية، أو غَمْزٍ في حكاية، مَحْمِيٌّ جانبُ الصّدقِ فيها، بَرِىء عند الله مِنْ تَبَعَتِهَا، لكن أُخِـذَتْ عليه، إمّا لاعتنـان شُبْهَةٍ عَرضَتْ له أو لِمَنْ أخَـذَ عنه، وإمّا لأنّ ثـالبَه ومُتَعَـيِّبه مُقَصِّـرٌ عن مَغزاه، مغمـوضُ الطّرفِ دونَ مَدَاه. وقـد تَعْرِضُ الشُّبهـةُ للفريقَيْن، وتَعْتَرِضُ على كِلتـا الطّريقَتَيْن. فلـولا أنّ هـذا العلم في نفـوسِ أهله، والمتفيّئين بظلّـه، كـريمُ الطّرفين، جَدَدُ السَّمْتَين، لَمَا تَسـابُّوا بالهُجنة فيـه، ولا تنابَزوا بالألقـاب في تحصين فُروجه ونواصيه، ليطْوُوا ثوبَه على أعْدَلِ غُرُورِه وَمَطاويه»[٤٠].

وتحقيقاً لهذا الموقف نـرى ابنَ جنّي يُوَثّقُ شيـوخَ الرُّواة كأبي علي الفَـارسيّ وأبي عَمْرو ابنِ العلاء والأصمعيّ؛ إذ يقول عن أبي عليّ : «وهذا أبـو عليّ، رَحمه الله، كأنّه بَعْدُ مَعَنا، ولم تَبِنْ بـهِ الحال عنّـا. كـانَ مِنْ تَحوُّبـه وتـأنّيـه وتَحرُّجـه، كثيرَ التّـوقُّفِ فيما يحكيـه، دائمَ الاستظهارِ لإيرادِ ما يَرويه. فكان تـارة يقول : أُنْشِدْتُ لجريرٍ فيما أحسِب، وأخرى : قال لي أبو بكر فيما أظنّ، وأخرى : في غالبِ ظنّي كذا، وأُرى أنّي قد سمعت كذا»[٤١].

وقال واصفـاً عِفّة أبي عمـرو بن العَلاء : «قـال أبو عمـرو بن العلاء : مـا زِدْتُ في شعر العرب إلّا بيتاً واحداً. يعني ما يرويه للأعشى من قوله :

وأنكَـرَتْنـي ومـا كـان الـذي نُكِـرَت مِنَ الحوادِث إلّا الشَّيْـبَ والصَّلَعَـا

أفلا ترى إلى هذا البَـدْرِ الطّالع البَاهر، والبحرِ الزّاخر، الـذي هو أبو العُلماءِ وكهفُهُم، وبدءُ الرُّواةِ وسيفُهم، كيف تَخَلُّصُه مِنْ تَبِعَات هذا العِلم وتحرُّجه، وتَراجُعُه فيه إلى الله وتحوُّبه، حتّى إنّـه لمّا زاد فيه – على سعتـه وانبثاقـه، وترامِيـه وانتشاره – بيتـاً واحداً، وَفّقـه الله للاعترافِ به، وجَعَلَ ذلك عنواناً على تَوفيقِ ذويه وأهليه»[٤٢].

وذهب ابنُ جنّي إلى تـوثيق الأصمعيّ وَرَدَّ عنـه تهمـةَ التَّـزيّـدِ في الأشعار فقـال : وهـذا الأصمعيّ، وهـو صنّاجـةُ الرُّواة والنُّقلة، وإليـه محطُّ الأعباء والثَّقَلـة، ومنه تُجْنَـى الفِقَر والمُلَحُ، وهـو ريحانـةُ كلِّ مغتبق ومُصْطَبح. . . فأمّـا إسفافُ مَن لا علمَ لـه، وقـولُ من لا مُسْكَةَ به : إنّ الأصمعـيّ كان يزيدُ في كلام العـرب، ويفعلُ كذا، ويقولُ كـذا، فكلامٌ مَعْفُوٌّ عنه، غيرُ مَعْبُـوءٍ به، ولا مَنْقـوم مِنْ مِثلِه، حتّى كأنّه لم يَتَأدّ إليـه تَوقُّفـه في تفسيرِ القرآن وحديثِ رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، وتحوّبُه من الكلام في الأنواه[٤٣].

ولم يقف أمرُ التَّعصُّب عند مدرَسَتَيْ الكوفة والبَصرة، بل تعدّاه إلى مدرسةِ بغداد والمدينة المنوّرة؛ فأبو الطّيّب اللّغويّ، يطعنُ على علماء بغداد لأنَّ أهلَ الكوفة غَلَبُوا عليها(٤٤). فهي ليست مدينةُ علم، وليس فيها علماءٌ يفهمون، بل يُوهمُون النّاسَ أنّهم يفهمون،.. وذلك لأنّهم حَشْوُ عَسْكَرِ الخليفة، ولم يكن بها مَنْ يوثَقُ به في كلام العرب، ولا مَن تُرتَضى روايتُه(٤٥).

أما المدينة المنوّرة فلا يعلم أبو الطّيّب اللُّغويّ، فيها إماماً في العَربيّة(٤٦). وقال الأصمعيّ : «أقمتُ بالمدينة زماناً ما رأيتُ بها قصيدةً واحدةً صحيحةً إلّا مُصَحّفَةً أو مصنوعة»(٤٧). وكان بها أبن دَأْب يضع الشّعرَ وأحاديثَ السَّمر وكلاماً ينسُبُه إلى العَرب، فسقطَ وذهبَ علمه، وخَفِيتْ روايتُه(٤٨).

* * * * * *

ومن ألوانِ الطَّعن في الرُّواة اتهامُهم بقلّة التّصحيح، كما فَعَل أبو الفَرج الأصفهانيّ في ابن خُرْدَاذبّة عندما نقل عنه خبرا عن مَعْبَد المغنّي ثُمّ قال · «وابنُ خُرداذبّة قليلُ التّصحيح لما يرويه ويُضَمّنه كتبه»(٤٩).

كما رُمِيَ الرُّواة بتلفيقِ الأسانيد كما حدَث مع ابن القَطّاع الصّقِلّي (٥١٥هـ). قال عنه السّيوطيّ نقلاً عن الصّفدي : «وكان نقّاد المِصريّين ينسُبونه إلى التّساهل في الرّواية؛ وذلك أنّه لمّا قدم مصر سألوه عن الصّحاح، فذكر أنّه لم يصل إليهم. ثُمّ لمّا رأى أشتغالهم به ركّب لهم إسناداً، وأخذه النّاس عنهُ مُقَلِّدين له»(٥٠).

* * * * * *

ولم يسلم رواة الشّعر نقّاده مِن رميهم بالتَّعصُّب المذهبيّ؛ فالجاحظ مثلاً يتّهم جملةً من الرُّواة بالتَّشيُّع، يقول : «وما هو إلّا أن وَلَد أبو مخنف حديثاً أو الشُّرَقيّ بنُ القُطاميّ أو الكلبيّ أو ابن الكلبيّ أو لقيط المحاربيّ أو شَوْكَر أو عَطاءُ المِلْط أو ابنُ دَأْب أو أبو الحَسن المَدائنيّ، ثُمّ صَوّره في كتاب وألقاهُ في الورّاقين، إلّا رواه مَنْ لا يُحَصِّل ولا يتثبّت ولا يَتَوقّف، وهؤلاء كلُّهم يَتَشَيّعون»(٥١).

والجاحظ نفسُهُ رُمِيَ بما رَمى به غيرَه من التَّعَصُّب المذهبيّ، فأبنُ قتيبة يصفُه بالتّذبذب المذهبيّ، وأنّه يعمل الشّيْء ونقيضَه. وأنّه يَحْتَجُّ مرّةً للعُثمانيّة على الشّيعة ومرّة للزَّيديّة على

العُثمانيّة وأهلِ السُّنّة، ومرّة يُفَضِّل عَليّاً، رضي الله عنه، وَمرّة يؤخّره(٥٢).

وقال أبو العَلاء المعرّي عن دِعبل الخُزَاعيّ : «ما يلحقني الشَّكُّ في أنّ دعبلَ بنَ عليّ لم يكن له دِين، وكان يَتظاهر بالتَّشيُّع، وإنّما غَرضُه التّكسّب، وكم أثبتَ نسباً بِتَنَسُّب. ولا أرتابُ أنَّ دِعبلاً كان على رأي الحَكميّ (أبو نُواس) وطبقته، والزّندقة فيهم فاشية ومِن ديارهم ناشية»(٥٣).

ومن أمثلة التَّعصّب المذهبيّ والعَداوة وأثرهما في وضع الشّعر ما رَواه أبو منصور الثّعالبيّ في «يتيمة الدّهر» عن أبي طالب المأمونيّ، أحدِ الشُّعراءِ المقرّبين من الصّاحب بنِ عبّاد، قال : «فَدَبّتْ به عقاربُ الحَسَدَة مِن نُدماءِ الصّاحب وشُعرائِه، وطفقوا يَركَبون الصَّعبَ والذّلول في رَمْيِه بالأباطيل، وَيَتَقوّلون عليهِ أقبحَ الأقاويل. فطوراً ينسُبوبه إلى الدَّعوة في بني العَبّاس، ومرّة يَصِفونه بالغُلوّ في النَّصب واعتقادِه تكفيرَ الشّيعَة والمعتزلة، وتارَةً يَنْحلونَه هجاءً في الصّاحب يُعرِب عن فُحْشِ القَدْح، ويَحلفون على انتحاله ما أصدَر مِن شعرِه في المَدح، حتّى تكامل لهم إسقاطُ مَنزلته لدَيْه. . .»(٥٤).

وسَتَزداد صورة التَّعصُّب، بأشكاله المختلفة، وضُوحاً عندما نعرض للقضايا النَّقديَّة التي تأثّرت بتجريح الرُّواة وتعديلهم.

* * * * * *

القضايا النّقديّة التي تأثّرت بالجرح والتّعديل :

أوّلاً : الوضع والتّوليد :

وهي من أبرز القضـايا النّقديّـة التي شَغلت النُّقّاد على مـرّ العُصور(٥٥). فـلا عجبَ أن تخضـع لمعيار الجَرح والتّعديل؛ لأنّ وضعَ الشّعر وتوليدَه يُفقِدُه خَصائصه اللّغويّة والفَنّيّة. وبذلك ينتفي عنه أن يكونَ حُجّةً في العربيّـة، ومرجعاً مهمّاً في تفسير القرآن الكريم، وهو ما أشار إليه عمـرُ بنُ الخَطّاب، رضي الله عنه، عندمـا قال : «أيّها النّاس عليكم بديـوانكم شعرِ الجاهليّة، فإنّ فيه تفسيرَ كتابِكم ومعاني كلامِكم»(٥٦).

وَوضعُ الشّعر وتـوليدُه يعملُ على تضييعـه وسُقوطه. قـال ابنُ سلاّم : «وممّـا يدلّ على ذهاب الشّعر وسقوطِه، قلّةُ ما بقي بأيـدي الرُّواة المصَحّحين لِطَرَفة وعَبيد اللّذَيْن صَحّ لهما قصائدُ بقـدْرِ عَشـرْ»(٥٧). ويُقَـدّم ابنُ سـلاّم أمثلةً كثيرة في طبقـاتـه على تـزيُّدِ الـرُّواة في الأشعار، وهـي صورة من صور الـوضع، من ذلك مثـلاً قولـه : «وكان قوم قلّت وقـائِعُهم وأشعارُهم، فأرادوا أن يلحقـوا بمن له الوقـائعُ والأشعارُ، فقالوا على ألسنـةِ شُعَرائهم. ثُمّ كانت الرُّواة بعدُ فـزادوا في الأشعار التي قيلت. وليس يُشْكِلُ على أهلِ العِلم زيادةُ الرُّواة ولا مَا وَضَعوا، ولا ما وضَع المُولّدون. وإنّما عَضَل بهم أن يقـولَ الرّجل من أهل البَادية مِن وَلَدِ الشُّعراء، أو الرَّجلُ ليس من وَلَدِهم فَيُشْكِلُ ذلك بعضَ الإشكال»(٥٨).

ويقدّم ابنُ سَـلاّم مثالاً عَمَليّاً على الصُّعوبـة التي تواجهُ نُقّادَ الشّعـر في كشفِ الوَضع، والتّوليد، هـو شعرُ مُتَمّم بنِ نُوَيرَة الـذي زاد فيه ابنُه، قال : «. . . فلمّا نَفِـدَ شعرُ أبيه جعلَ يزيـدُ في الأشعار، ويَصْنعُها لنـا، وإذا كلامٌ دون كـلام مُتَمّم، وإذا هو يَحْتَذي على كـلامِه، فيـذكـرُ المواضعَ التي ذكـرَها مُتَمّم، والـوقـائعَ التي شَهِـدَهـا. فلمّا توالى ذلك علمنـا أنّـه يفتَعِلُه»(٥٩).

فالمعيـار الذي أشارَ إليه ابـنُ سلاّم في كشف الوَضع والتّزَيُّـد في شعرِ مُتَمّم هو معـرفةُ النّاقدِ بلغةِ الشّاعر وأسلوبِهِ ومذهَبِه الشّعريّ. ومن أمثلةِ الزّيادَة في الأشعار ما زادَه الرُّواة في قصيدةِ أبي طالب، عمّ الرّسول، صلّى الله عليهِ وسلّم، الّتي مَدَحَ فيها النّبيّ فقال :

وأبيضَ يُسْتَسْقَـى الغَمامُ بـوجهِـه ربيعُ اليَتـامى عِصمـةٌ لـلأرامِلِ

قال ابنُ سَلاّم : «ورأيتُ في كتـاب يوسف بن سعد، صاحِبنا، منذُ أكثـرَ من مئة سنة : وقد

علمتُ أنْ قد زادَ النَّاسُ فيها، ولا أدري أينَ مُنْتَهاها»(٦٠). وأضاف ابنُ سلاّم قائلا : وسألني الأصمعيُّ عنها فقلت : صحيحة جيّدة. قال : أتدري أينَ مُنتهاها؟ قلت : لا.

ثم يعقّب على ذلك مبيّناً صعوبةَ تتبُّعِ الشِّعر الصّحيح : «وأشعارُ قريش فيها لِين فَتُشْكِلُ بعض الإشكال»(٦١).

ومِمّن زادَ الرُّواة في شِعره الأغلبُ العِجليّ؛ إذ ذكر الأصمعيُّ أنّه لا يَحفظُ له إلاّ أُرجوزَتَيْن ونصفَ الأُرجوزة، ثُمّ طوّل الرّواةُ هذا النِّصف. وذكرَ أنّ أولادَ الأغلب كانوا يَزيدون في شِعره حتّى أفسدوه، وأنّ شِعْرَه أعياه(٦٢).

ولكنّ الأصمعيّ يذكر بعد ذلك أنّه أخرجَ للأغلب عشرين قصيدة. ولمّا سُئِل عن ذلك قال : «ولكنّي انتقيتُ ما أعرف، فإنْ لم يكن له فهو لِغيره مِمّن هو ثبت أو ثقة»(٦٣). وَواضحٌ هنا أنّ غَرض الأصمعيّ إثباتَ شِعرٍ يُحْتَجُّ به في العَربية دون مراعاةٍ لقائله. وهو أمرٌ يذكّرنا بقولِ الجاحظ الذي تقدّم في اتّهام الأصمعيّ بأنَه لا يعرفُ مِن علمِ الشِّعرِ إلاّ غريبه.

وقال خَلف الأحمر عن شعرِ الأغلب : كان مِن وَلده إنسان يَصْدُقُ في الحَديث والرِّوايات، ويكذبُ عليه في شِعره(٦٤).

وتوليدُ الشِّعر صورة أخرى من صور الوضع التي رُمِيَ بها الرّواة. قال الجاحظ : «ولقد وَلّدوا على لسانِ خَلف الأحمر والأصمعيّ أرجازاً كثيرة، فما ظَنُّك بتوليدِهم على القُدماء؟ ولقد وَلّدوا على لسان جَحْشَوَيْه في الحِلاق أشعاراً ما قَالها جَحْشَوَيْه قطّ. فلو تقذّروا مِن شيء تقذّروا من هذا البَاب»(٦٥). ثُمّ يضربُ لنا الجاحظ مثلاً على التّوليد بأبياتٍ من الشِّعر في رَجْم الشّياطين قبل الإسلام في مَعرِضَ رَدّه على مَنْ يزعُم ذلك. قال : فأمّا قوله (أوس بن حَجَر) :

فانقضّ كالدُّرّيّ مِن مُتَحَدَّرٍ لمعَ العَقيقةِ جُنْحَ ليلٍ مُظْلِمِ

فَخَبَّرني أبو اسحق أنّ هذا البيت في أبياتٍ أُخر كان أسامة، صاحبُ رَوْحِ بن أبي هَمّام، هو الذي كان وَلّدَها. فإن اتّهمْتَ خَبَرَ أبي اسحق فَسَنَمّ الشّاعرَ وهاتِ القَصيدة؛ فإنّه لا يُقْبَلُ في مثل هذا إلاّ بيتٌ صحيح الجوهر، من قصيدةٍ صحيحةٍ لشاعرٍ مَعروف. وإلاّ فإنّ كلّ مَنْ يقولُ الشِّعر يستطيعُ أنْ يقولَ خمسينَ بيتاً كلّ بيت منها أجودُ من هذا البيت.

وأمّا ما أنشدتُم من قولِ أوس بن حَجَر :

فـــانقـضّ كـــالـــدّرّيّ يَتْبَعُـــه نَقْعٌ يثـــورُ تخالُـــه طُنُبَـــا

وهذا الشّعر ليس يرويـه لأوس إلاّ مَنْ لا يَفْصِلُ بين شعرِ أوْس بنِ حَجَر وشُرَيح بن أَوْس. وقد طعَنَتِ الرّواة في هذا الشّعر الذي أضفتُموه إلى بِشر بن أبي خازم من قوله :

والعِيرُ يـــرهِقُهـا الحِمار، وجَحْشُهـــا يَنقَضُّ خلفَهـــا انقضـــاضَ الكَـــوكَبِ

فزعموا أنّـه ليس مِن عادَتِهم أنْ يَصِفوا عَدْوَ الحِمار بانْقضـاضِ الكَوكَب، ولا بَدَنَ الحمار ببَدنِ الكَـوكَب. وقال : في شعرِ بشر مَصنوعٌ كثير ممّـا قد احتملته كثيرٌ من الـرّواة على أنّه مِن صحيح شعره. فمن ذلك قصيدتُه التي يقول فيها :

فَـــرجّي الخيرَ وانتظـــري إيـــابي إذا مـــا القـــارظُ العَنْـــزِيّ آبَـــا

ويتـابع الجاحظ ردّه على القائلين بـانقضـاضِ الكـواكب قبلَ الإسلام مبيّنـا أنّ رُواةَ الشّعر يَرَون قصيدةَ الأفوهِ الأودِيّ التي يقول فيها :

كَشِهـــابِ القَـــذْفِ يَـــرميكُم بـــه فـــارسٌ في كفّـــهِ للحـــربِ نـــارُ

مصنـوعـةً، لم يَقُلهـا الأفـوهُ الأودِيّ لأنّـه جـاهليّ، ولا يعـرف انقضـاض الشُّهب إلاّ المسلمون(٦٦).

واتُّهِمَ الرّواةُ بوضعِ الشّعرِ وتوليدِه لخدمةِ قضيّة نَحوية أو لُغَويّة، ومثالُ ذلك ما رَواه الزّجـاجيّ في «مجالس العُلماء»(٦٧) مِن أنّ أبـا جعفـر أحمد بنَ محمّـد بن رستم سألَ أبـا عُثمانَ المازنيّ عن تأنيث السّكّين فقال : السّكّين مذكّر ولا يؤنّثه فصيح. فأنشدَه ابنُ رُستم قولَ الفرّاء :

فَعَيَّثَ في السَّنـــام غـــداةَ قُـــرٍّ بِسكّينٍ مُـــوَثّقـــةِ النِّصـــابِ

فقال المازنيّ : لِمن هـذا ومَن صاحبُه؟ مـا أُراه إلاّ خرجَ مِنَ الكُمّ. وأين صـاحبُ هذا عن أبي ذؤيب حيث يقول :

يُـرَى نـاصحـاً فيما بَـدا، وإذا خَـلا فـــذلك سِكّينٌ على الحَلْقِ حـــاذِقُ

ثانياً : النَّحـــل :

وهـو إحدى صـور الوضع، ولكنّي آثـرتُ إفراده بـالحديث عنه أقتـداء بنُقّادِ الشّعـر القدمـاء. وهو المشكلـة التي لا يخلو منها كتـاب في الأدب والنّقد؛ لأنّها تجعل النّـاقد يقف عاجزاً عن التّمييـز بين شعرِ الشّعراء، وتخليصِ شعرِهم مِمّـا حُمِلَ عليه. وسأعرض لهذه المشكلة بما يمسّ أثَر الجرحِ والتّعديلِ فيهـا؛ إذ اتُّهِم الرُّواة بكلّ ألوانِ النَّحل كما سَيَتّضـحُ من الأمثلة التّالية :

قال يـونُس بنُ حبيب : قدمَ حمّاد البَصرة على بلال بن أبي بُـردَة، فقال له ما أطـرفتنا شيئاً! قال : بلى. وأنشدَه القصيدة التي أوّلها :

وَجَحْفَـلٍ كبهيـمِ اللّيـل مُنْتَجـعٍ ... أرضَ العَـدُوّ بِبُـوسَـى بعـدَ إنعـامِ
مُسْتَحْقِبـاتٍ رَوَايـاهـا،، جَحـافِلُهـا ... تسمـو إلى أشعـريّ طـرفُـه سـامي

وذكر حَمّاد أَنّها للحُطَيْئَة. فقال له بـلال : يَمْدَحُ أبي الحطيئةُ بمثلِ هذا الشّعر ولا أعلمُ، وأنـا أروي شعـرَ الحُطيئـة كلَّـه؟! ولكن دعهـا تـذهـبُ في النّـاس[٦٨].

وقال ابنُ سـلاّم عن حسّان بنِ ثابت : «وهـو كثيرُ الشّعر جيّدُه، وقد حُمِلَ عليـه ما لم يُحْمَل على أحـدٍ، لمّا تعاضَـهَتْ قريـشٌ واستبّت، وَضعوا عليه أشعـاراً كثيرةً لا تُنَقّى»[٦٩].

ومِن أمثلـة ذلك ما قـاله ابنُ سـلاّم : «ويَرْوي النَّـاسُ لأبي سُفيان بنِ الحارث يقـول لحسّـان :

أبـوك أبـو سَـوْءٍ، وخـالُك مثلُـه ... ولستَ بخيرٍ مـن أبيك وخَـالِكـا
وإنّ أحقّ النّـاس أن لا تَلـومَـه ... على اللّـؤمِ، مَن ألفى أبـاهُ كـذلكـا

فأخبرني أهلُ العلم من أهـلِ المدينـة أنّ قُـدامـةَ بنَ مـوسى الجُمَحيّ قـالَها ونَحلَهـا أبـا سفيان»[٧٠].

ومِمّن حُمـلَ عليه شعرٌ كثير عديّ بنُ زيد لأنَّه كان يسكنُ الحِيرة ويُرَاكِنُ الرّيف، فلانَ لسانُه، وسَهُلَ منطِقُه، فَحُمِلَ عليه شيءٌ كثير وتخليصُه شديد. واضطربَ فيه خلفُ الأحمر، وخَلّط فيه المفضّلُ فأكثرَ[٧١].

ومن أشهرِ الرُّواة الذين طُعِنَ فيهم لِنَحْلِهم الشِّعرَ خلف الأحمر. قال المُبرّد : «كان خلفُ الأحمر عجيب الذِّهن، حسنَ التّصرّفِ في أساليبِ الشِعْر. وكان مع اقتداره واتّساعِه يُعَدُّ مُقِلاًّ لما كانَ يَنْحلُه الشُّعَراءَ المتقدّمين كأبي دُؤادِ والشّنفرى، وتأبّط شرّاً ومَنْ لا شُهرةَ له من الشُّعراء. وكان أتى الكوفة فأقْرأَ أهلَها أشعارَ أبي دُؤاد ونحَله شيئاً كثيراً لم يَقُلْه، وأخذ منهم على ذلك البرَّ الجَزيل. ثمّ تنسّكَ فعادَ إليهم فأخبرَهم بما كان منه في إنحالِ هؤلاء الأشعار، وأنّ كثيراً ممّا نسبه إلى أبي دُؤاد ليس له، وأنّ ما أنحله إيّاه قولُه هو فلم يُعَرّجوا على كلامه»(٧٢).

وقال الأصمعيّ عن خلف : «كان أعلمَ النّاس بالشِّعر، وكان شاعراً، ووضع على شعراءِ عبدِ القيس شعراً موضوعاً كثيراً، وعلى غيرهم عَبَثاً بهم. فأخذ ذلك عنه أهلُ البَصرة وأهلُ الكوفة»(٧٣).

وقال أبو حاتم : «ولمّا قدم الأصمعيّ من بغداد دخلتُ إليه، فسألته عمّن بها من رُواة الكوفة. قال : رواةٌ غيرُ منقّحين، أنشدوني أربعين قصيدةً لأبي دُؤاد الإياديّ قالها خلف الأحمر. وهم قومٌ تُعْجِبهم كثرةُ الرّواية، إليها يرجعون، وبها يفتخرون»(٧٤).

ومثلُ هذه الرّوايات التي تطعنُ في خلف وتتّهمُه بنحلِ الشِّعر ما هي إلاّ تمهيدٌ لاتّهامه بنحلِ لامِيّتَيْن من الشِّعر الجَاهلي إحداهما للشّنفرى والأخرى لتأبّط شرّا أو لابن أختهِ، كما سيتّضح من الأمثلة التّالية :

وصَف هارون بنُ عليّ المنَجّم خلفَ الأحمر بأنّه كان «يبلغ من حذقِه واقتدارِه على الشِّعر أنْ يُشْبِهَ شعرَ القُدماء، حتّى يَشتَبِه بذلك على جلّة الرّواة، ولا يفرّقون بينه وبين الشِّعر القديم. فمن ذلك قصيدته التي نَحلها ابنَ أخت تأبّط شرّا التي أوّلها :

إنّ بالشِّعْبِ الذي دونَ سَلْعٍ لقتيلاً دمه ما يُطلُّ

وفيها :

خَبرٌ ما جاءنا مُصْمَئِلُّ جلَّ حتّى دقَّ فيه الأجَلُّ

فقال بعضهم : «جلّ حتّى دقّ فيه الأجلّ» من كلام المُوَلَّدين. فحينئذ أقرّ بها خلف(٧٥). ومِمّن نَسَب هذه القصيدة إلى خلف ابنُ عبد ربّه في «العِقد»، قال : «وكان خلف، مع

روايته وحفظه، يقول الشِّعر فيُحْسِنُ نحلَه الشّعراءَ، ويقال : إنّ الشّعر المنسوب إلى ابنِ أخت تأبّط شرّا وهو :

إنّ بالشّعبِ الذي دُونَ سَلع لقتيلا دمه ما يُطَلُّ

لخلف الأحمر، وإنما يَنْحَلُه إيّاه»(٧٦).

وقال ابنُ قتيبة عن خلف : «وهو القائل :

«إنّ بالشّعب .....

ونحله ابنَ أخت تأبّط شرّا. وكان يقول الشِّعر وينحله المتقدّمين»(٧٧).

وقد اختلف النُّقّاد قديماً وحديثا حول نسبة هذه القصيدة إلى خلف الأحمر أو غيره، فأبو تَمّام نسبها إلى تأبّط شرّا وليس إلى ابن أُخته(٧٨). ونسبها بعضهم إلى الشّنفرى(٧٩) ونفَى الخالديّان في «الأشباه والنّظائر» أن تكون القصيدة لخلف، وأثبَتا نسبَتَها إلى الشّنفرى في قصّة طويلة تُظهِرُ تَشَيُّع خلف وَمَنْ كان في مجلسه، وانحرافَ الأصمعيّ عن أهلِ البيت كما قال الخالديّان(٨٠).

أمّا ابن المعتَزّ في «طبقات الشُّعراء» فيذكر أنّها لخلف الأحمر استناداً إلى ما قاله دِعبل : قال لي خلف الأحمر، وقد تَجَارَيْنا في شِعر تأبّط شرّا، وذكرنا قوله :

إنّ بالشّعبِ الذي دُونَ سَلع لقتيلا دمه ما يُطَلُّ

أنا واللهِ قلتُها، ولم يَقُلْها تأبّط شرّا(٨١).

وحاول التّبريزيّ في «شرح الحَماسة» أن يُثْبِتَ نسبتها إلى خلف الأحمر لقوله : «جلّ حتّى دقّ فيه الأَجلّ»؛ لأنّ الأعرابيّ لا يتغلغلُ إلى مثل هذا. وردّ عليه أبو محمّد الأعرابيّ المعروف بالأسود الغُندُجانيّ، مبيّناً أنّ الأعرابيّ يمكن أن يقول مثلَ هذا. ولكنّه حاول أن يثبتَ نسبتها إلى خلف مِن وجهٍ آخر هو قوله : «إلى جنب سَلْعٍ» ظنّاً منه أنّ سلعاً ليس في بلاد هُذيل(٨٢).

وناقش الدّكتور الأسد هذه القضيّة مُفَصّلاً مُشيراً إلى وجود جبل في ديار هُذيل يُدعَى سَلعاً، ويبيّن كيف التبس أمرُ القصيدة على النُّقّاد بإيراده رواية الخَالديَّيْن للقصيدة على

أنّها للشّنفرى كما تقدّم(٨٣).

وهكذا نرى أنّ ما ثار حَول القصيدة مِنْ جدل نقديّ حَول نسبتها إنّما يرجع إلى محاولة تجريح خلف بتهمة نَحْلِ الشّعر، ومحاولة الخَالديَّيْن دفع هَذه التّهمة عن خلف بفعل التَّعصُّب المذهبيّ.

أمّا لاميّة الشَّنفرى، فلم يُشِر أحدٌ مِنَ النُّقّاد القخدامى إلى أنّها منحولة سوى أبي عليّ القاليّ روايةً عن ابن دريد. وهي مسألة عرض لها الدّكتور محمّد بديع شريف، وحاول الرّدَّ عليها، وإثباتَ نِسبةِ القصيدة إلى الشّنفرى، وليس إلى خَلف الذي أتُّهِم بوضعها(٨٤).

* * * * * *

ثالثاً : التعَّصُّب :

من أكثر القضايا النَّقديَّة إثارةً للجدل وتأثّراً بمنهج الجَرح والتَّعديل تَعصُّبُ الرُّواة لشاعرٍ أو عَليه، أو تعصُّبهم لمذهب شعريّ. وهيّ قضيّة قَدّمَتْ للحركة النّقديّة جملةً من المؤلّفات النّقْديّة تُعَدّ أصولاً في بابِها ومرجعاً لا يَسْتغني عنه باحث في النَّقد. وأشهرُ هذه المؤلّفات : «الوَساطة بين المتنبّي وخصومهِ» للقاضي الجُرجاني، و «الموازنة بين شعر أبي تَمّام والبُحْتُريّ» للآمديّ، و «أخبار أبي تَمّام» للصّوليّ. وجاء هذا التّعصُّب للشاعر أو عليه مبنيّاً على مشكلة نقديّة كانت تؤرّق النّقّاد القُدامى هي التَّعصُّب للقديم حتّى لو كان شعراً مَرذولاً، وفي المقابل يرفضون كلَّ جديد حتّى لو كان شعراً جَميلا مطبوعا.

ويحاول القاضي الجُرجاني أن يبّين أثرَ التَّعصُّبِ في النّقد من خلال انقسام أهلِ الأدب في المتنبّي إلى فئتَيْن : فئة تطنب في مدحه وتقريظه ورفع منزلته دون الوُقوف على ما عنده مِن أخطاء وعيوب شعريّة. وفئة تعيبُه وتحاول إسقاطه عن منزلته، وإخفاءَ ماله مِن فَضل وأدَب، فَتَتَبّع عيوبَه وتضخّمها دون الوقوف على ما في شعره من محاسن. ويرى الجرجانيّ أنّ كِلا الفريقَيْن ظالم للمتنبّي أو للأدبِ فيه، وأنّ محاولةَ استسقاط مَنْ عزَّ حالُه حَيْفٌ، والتّحامُلَ على مَن وُجّه إليه ظُلْمٌ(٨٥).

ويضرب لنا الجرجانيّ مثلاً على أثرِ الهَوى في النَّقد بما فعله بعض النُّقّاد في شِعر أبي تَمّام والبحتريّ وأبي نُواس، يقول : «ومتى طالعتَ ما أخرجَهُ أحمد بنُ أبي طاهر وأحمدُ ابنُ عَمّار مِن سَرقاتِ أبي تَمّام، وَتَتَبَّعَهُ بشرُ بنُ يحيى على البُحتريّ، وَمُهَلهِل بنُ يَموت على

أبي نُواس، عرفتَ قبحَ آثارِ الهَوى، وأزدادَ الإنصافُ في عَينك حُسْناً»(٨٦).

وَخُصُوم المُتَنَبّي عندَ الجُرجانيّ فريقان : أحدُهما يَعمُّ بالنّقص كهلَّ مُحْدَث، ولا يرى الشّعر إلا القَديم الجاهليّ وما سُلِكَ به ذلك المَنهج، وأُجْرِيَ على تلكَ الطّريقة، ويزعمُ أنّ ساقَةَ الشُّعراء رؤبةُ وابن هَرْمَة، وابنُ مَيّادة والحَكم الخضْريّ. فإذا انتَهى إلى مَنْ بَعدَهم، كبشّار وأبي نُواس، وطبقَتِهم، سَمَّى شعرَهم مُلَحاً وطُرَفاً، واستَحْسَنَ منه البيتَ استحسانَ النّادِرَة، وأجراهُ مَجرَى الفُكاهة؛ فإذا نَزَلْتَ به إلى أبي تَمّام وأضرابه نَفَضَ يدَه، وأقسمَ واجتهدَ أنَّ القومَ لم يَقْرِضُوا بيتاً قطّ، ولم يقعوا مِنَ الشّعر إلاّ بالبُعْدِ(٨٧).

وواضحٌ من هذا النّص أنَّ التَّعصُّب على المتَنَبّيّ يعودُ إلى تَعصُّب بعض الرّواة للقديم مِنّ الشّعر؛ ولهذا يقدّم الجرجانيّ، أمثلةً متعدّدَة لهذا التَّعصُّب. من ذلك مثلاً ما قاله : «وما أكثرَ ما تَرى وتسمَعُ مِن حفّاظِ اللّغةِ ومِنْ جِلّة الرُّواةِ مَنْ يَلهجُ بعَيْبِ المتأخّرين؛ فإنّ أحدَهم يُنْشِدُ البيتَ فَيَسْتَحْسِنُه ويَسْتَجيدُهُ، ويَعْجَبُ منه ويَخْتارُه؛ فإذا نُسِبَ إلى بعض أهلِ عَصْرِه وشعراءِ زَمانه كذّب نفسَه، ونَقَضَ قولَه، ورأى تلكَ الغَضاضةَ أهون مَحْمَلاً وأقلَّ مَرْزَأةً مِن تَسليمِ فضيلةٍ لِمُحْدَثٍ، والإقرارِ بالإحسانِ لِمُوَلَّد»(٧٨).

وأكتفي بإيرادِ مثلٍ واحدٍ على تَعَصُّبِ نقّادِ الشّعر للقَديم. حُكِيَ عن اسحق بنِ ابراهيم المَوْصِليّ أنّه قال : أنشدتُ الأصمعيَّ :

هل إلى نظرةٍ إليكِ سبيلُ ... فَيُبَلُّ الصَّدَى ويُشْفَى الغَليلُ

إنّ ما قلّ منكِ يكثرُ عندي ... وكثيرٌ مِمّن تُحِبُّ القَليلُ

فقال : والله هذا الدّيباجُ الخُسْرُوانيّ، لِمن تُنْشِدني؟ فقلت : إنّهما لِلَيْلَتِهما.
فقال : لا جَرَمَ والله، إنّ أثرَ التَّكَلُّفِ فيهما ظاهر»(٨٩).

أمّا الفئة الثّانية من خصوم المتَنَبّي فيشير إليهم القاضي الجرجانيّ في مَعرض دفاعِه عنه، ويتّهمُهم بالجَهل وعدم فَهم المصطلحات، ولا سيّما ما يَتَّصِلُ منها بمفهوم السَّرقة؛ إذ يخاطبُ خصومَ المتنبّيّ قائلاً : «وزَعم خَصْمُكَ أنّك وأصحابَك وكثيراً منكم لا يعرف مِن السَّرَقَ إلاّ اسمَه، فإنْ تَجاوَزَه حَصَل على ظاهِرِه، فضلاً عن غامِضه، وبعيداً مِنْ جَليّه، قبلَ الوصول إلى مُشكِلِه. وهذا بابٌ لا ينهضُ به إلاّ النّاقد البَصير والعالمُ المُبَرز، وليس كلُّ

مَنْ تَعرّضَ له أدرَكه، ولا كلُّ مَن أدركَهُ أستوفاه واسْتَكملَه»(٩٠).

ولهذا نَرى القاضي الجرجانيّ يَتحدَّثُ عن التَّجرُّدِ في النَّقد والابتعادِ عن الهَوى، نافيا عن نفسه هـذه الصِّفة، يقول : «وليس يجب إذا رأيتَني أمدحُ مُحْدَثـاً أو أذكرُ محاسنَ حَضَرِيّ أنْ تظنَّ بيَ الانحـرافَ عـن مُتَقَـدّم، أو تنسُبني إلى الغَضِّ مِن بَـدويّ، بل يجب أن تنظـرَ مغـزايَ فيه، وأنْ تكشفَ عن مَقصِـدي منـه، ثم تحكمَ عليَّ حكمَ المُنصف المُتثبّت، وتقضي قضاءَ المُقْسِط المَتوقّف»(٩١).

ثُمّ يبيّنُ الجرجانيّ أنَّ وسـاطَتَه بين المتنبّيّ وخصـومهِ ليس مَبْعَثُهـا التَّعصُّب للمحدَث الذي يُعَـدُّ المتنبّيّ علماً من أعلامه، وإنّما هي محاولـة لإنصافه وَوَضعِه في رُتبتـه وطبقتِه، فهو يقـول : «وأنّ غايَتَنا فيما قَصـدناه أنْ نلحِقَه (المتنبّيّ) بأهلِ طبقتـه، ولا نُقَصّرَ به عن رتبته، وأنْ نجْعَلـه رَجُلاً مِن فحـولِ الشّعراءِ، ونَمْنَعَكَ عن إحباطِ حَسنـاتِه بِسَيّئـاتِه، ولا نُسَوّغَ لك التَّحامُلَ على تَقَدُّمِه في الأكثـرِ بتقصيرِه في الأقلّ، والغَضّ من عامّ تبريزه بخاصّ تَعْذِيرِه، ومتى وَجَدْتُك تحتمل للفرزدَق قولَه :

ومـا مثلُـه في النّـاس إلا مُمَلّكـاً أبـو أُمّـهِ حيٌّ أبـوه يقـارِبُـه

وقَولَـه :

مـا بـالمدينـةِ دارٌ غيرُ واحِـدَةٍ دارِ الخليفـةِ إلاّ دارُ مـروانـا

وقَولَـه :

فإنّ التي ضَرّتـكَ لـو ذُقتَ طعمَهـا عليكَ مِن الأعبـاءِ يـومَ التَّخـاصُمِ

وأشباهَها. وإنْ لم تَحْتَمِلْه لم تَتَعَمَّدْهُ بـالعَيْب، ولم تتناول قلائِدَه بالغَضّ، ولا تَسْلُكْ بأبي الطّيّب هذا المَسلك، وتَحْمِلْه على هذا المَنهج، علمتُ أنّك مُتَعَصِّبٌ مائل، ومتحامِلٌ جائر».(٩٢)

* * * * * *

ولا يختلف الأمـر مع أبي تَمّام والبُحتريّ عَمّا هـو عليـه عنـد المتنبّيّ؛ إذ انقسم نُقّـادُ شعـرِهما إلى فريقين : فـريق يطعن في شعـرِ أبي تَمّام ويُعْلي مِنْ شَأن البحتريّ وشعـرِه، والآخرُ يطعَن في شعرِ البُحتريّ ويعلي مِن شأن أبي تَمّام وشعرِه، وكلُّ فريق يحاول تأييد

مذهبه بإيراد جملةٍ رواياتٍ لِنُقّاد الشّعر المعروفين؛ فَمَنْ يدافع عن البُحتريّ مثلاً يستشهد بأقوالِ ابنِ الأعرابيّ وأحمدَ بنِ يحيى الشَّيبانيّ ودِعبلِ الخُزاعيّ في أبي تَمّام. قال الآمديّ حكايةً عن صاحب البحتريّ : «فأبن الأعرابيّ وأحمدُ بنُ يحيى الشَّيباني، وقبلَهما دِعبل ابنُ عليّ الخزاعيّ، قد كانوا علماءَ بالشّعر وبكلام العَرب، وقد عَرفتم مذاهبَهم في أبي تَمّام وإرْذَالَهم لِشعره، وَطعْنَ دِعبلٍ عليه وقولَه : «إنّ ثُلُثَ شِعره مُحَال، وثُلُثَه مَسروق، وثُلُثه صَالح»[٩٣]. ولَم يَجْعَلْه دِعبل مِنَ الشُّعراءِ، وشعرُهُ بالخُطَبِ والكلامِ المَنثور أشْبَه منه بالشّعر[٩٤].

ويأتي ردّ صاحبِ تَمّام صورةً واضحةً من صور الجَرح القائم على التَّعَصُّب، يقول : «أمّا أحتجاجُكم بدعبل فغيرُ مقبولٍ ولا مُعَوّلٍ عليه؛ لأنّ دِعْبلاً كان يَشْنَأُ أبا تَمّام ويحسُدُه، وذلك مشهورٌ معلوم منه، فلا يُقبلُ قولُ شاعرٍ في شَاعر»[٩٥].

أما ابنُ الأَعرابيّ فكان شديدَ التّعصّب عليه، لغرابةِ مذهَبِه، ولأنّه كان يَردُ عليه من معانيه ما لا يفهمُه ولا يعلمُه. فكان إذا سُئِل عن شيء منها يأنف أن يقول : لا أدْري فيعدلُ إلى الطّعْنِ عليه. والدَّليلُ على ذلك أنّه أُنْشِدَ يوماً أبياتاً مِنْ شِعره، وهو لا يعرفُ قائِلَها فأستحسنها وأمرَ بِكَتْبِها. فلمّا عرف أنّه قائلُها قال : خَرّقوه[٩٦].

وَيُعقّب صاحبِ أبي تَمّام قائلاً : «وإذا كان ابن الأعرابيّ، مع علمه وتقدُّمه، قد حَمل نفسَه على هذا الظُّلم القبيح والتّعصُّبِ الظّاهِر، فما تنكرون أن تكونَ حالُ سائرِ مَن ذكرتُموه أيضا كحاله؟[٩٧].

وقد حاول الآمديّ في «الموازنة» أن يُنْصِف الشَّاعرَيْن ويوازن بينَ شعرِهما بعيداً عن التَّعَصّب والهَوى، وذلك قولُه : «فأمّا أنا فلستُ أُفصِحُ بتفضيل أحدِهما على الآخر، ولكنّي أقارن بين قصيدةٍ وقصيدة من شعرِهما إذا ٱتّفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية، وبينَ معنىً ومعنىً، ثُمّ أقول : «أيُّهُما أشعر في تلك القصيدة وفي ذلك المعنى؟ ثُمّ ٱحكُم أنتَ حينئذٍ، إنْ شئتَ، على جملةِ ما لكلّ واحدٍ منهُما إذا أَحَطْتَ علماً بالجَيّد والرَّديء»[٩٨].

ومع ذلك لم يَسْلَم الآمديُّ من اتّهامِه بالتَّعصُّب القبيح على أبي تَمّام؛ فقد أوردَ الشَّريفُ المرتَضى نَقْدَ الآمديّ لأبياتِ أبي تَمّام التي يَقُولُ فيها :

أسْتَـــزارَتْـــهُ فكـــرتي في المَنـــامِ فَأتـــــاني في خُفْيـــةٍ وأكتِتَـــامِ
اللّيـــــالي أحفـى بقلبـي إذا مـــــا جَـــرَحَتْـــهُ النَّـــوى مِن الأيَّـــامِ
يـــــا لَها لَـــــذّةً تَنَـــــزّهَتِ الأرْ واحُ فيهـــــا سِرّاً مِـنَ الأجســـــامِ
مجلسٌ لم يكـن لنـــــا فيـــــه عَيْبٌ غيرَ أنّـــــا في دعـــــوةِ الأحـــــلامِ

قالَ الآمديّ : «وليس لهذه الأبيات حَلاوة، ولا عليها طَلاوة». فَعلّق الشَّريفُ المرتَضى قائلاً : «فأمّا طعنُ الآمديّ على الأبيات الميميّة التي لأبي تَمّام ودَعْواهُ أنّه لا حلاوةَ لها ولا طَلاوة فَمِنْ قُبْحِ العصبيّة»(١٩).

وأمّا الصّـوليّ في «أخبار أبي تَمّام» فيقدّم لنـا صورةً أخرى من صـور تجريح الرُّواة الذين طعنـوا على أبي تَمّام؛ إذ يتّهمهم بالجَهل في قوله : «ومـا أحسِبُ شعرَ أبي تَمّام، مع جَوْدَتِه وإجماع النّاس عليه، يَنقُص بطعنِ طاعنٍ عليه في زماننا هذا؛ لأنّي رأيتُ جماعةً من العلماء المتقدّمين مِمّن قـدّمت عُذْرَهم في قِلّة المعرفـة بالشّعر ونَقْدِه وتَمييـزه، أنَّ هذا ليس من صناعتهم، وقـد طعَنوا على أبي تَمّام في زمانِهم وزمـانِه، وَوضعوا عنـدَ أنفُسِهم منه، فكانوا عند النّـاس بمنزلة من يهذي، وهو يأخذُ بما طعنوا عليـه الرّغائب من علماءِ المُلوك، ورؤساءِ الكُتّاب الذين هم أعلمُ النّاس بالكلامِ منثورِه ومنظومِه»(١٠٠).

ويعقّبُ الصُّوليُّ على رواية تخريق شعرِ أبي تَمّام بأمرٍ من ابنِ الأعرابيّ بنقل قولِ ابنِ المعتزّ : «وهذا الفعلُ مِنَ العلماءِ مُفرطُ القبحِ؛ لأنّه يجب ألّا يُدْفَعَ إحسانُ مُحْسِن، عَدُوّاً كانَ أو صَديقاً، وأنْ تُؤْخَذَ الفائدةُ مِنَ الرّفيع والوَضيع»(١٠١).

والـرواة الـذين طعنـوا على أبي تَمّام فَريقـان : أوّلهُما مُتَعَصّبٌ للقـديم؛ «لأنّ أشعـارَ الأوائل قد ذُلِّلَتْ لهم، وكثرتْ لهَا روايتُهم، ووجـدوا أئِمّةً قد مَاشُـوها (أي مَرّوا بها) لهم، وراضُوا معانيَهـا، فهُم يقرؤونها سالكين سبيلَ غيرِهم في تفاسيرها، وأستجـادَةِ جَيّدِها، وَعَيْبِ رَديئها»(١٠٢). وهذا اتّهامٌ من الصُّوليّ لهؤلاء الرُّواة بـأنّهم مُقَلّدون وجامدون، وهم كَلٌّ على مَنْ سَبَقهم وليس عندَهم القُدرة على الابتكار.

والصّنف الثّاني الـذي يعيبُ على أبي تَمّام مِمّن «يجعل ذلك سَباً لنبـاهةٍ، وأستجـلاباً لمعرفة، إذا كـان ساقطاً خاملاً، فألّـفَ في الطّعنِ عليه كُتُباً، وأستَغوَى عليه قـوماً، لِيُعْرَفَ بخلافِ النّاس، وليجريَ له ذكرٌ في النّقص إذْ لم يَقعْ حظٌّ في الزّيادَة. . .»(١٠٣).

ومِن صور التَّعصُّب القَبليّ مـا رواه المَرْزُبانيّ عن أبي حـاتم قال : «سمعتُ الأصمعيَّ يقول : «تسعةُ أعشارِ شعرِ الفَرَزْدَق سَـرِقة، وكـان يُكابر. وأمّا جرير فما عَلِمْتُه سَرَق إلاّ نصفَ بيت، قـال : ولا أَدري ولعَلّه وافـقَ شَيْءٌ شيئاً. قلت : ومـا هـو ؟ فقال : هجـاء، ولم يُخبرنا به»(١٠٤).

ويُعَقّب المَرْزبانيّ على هـذا متّهماً الأصمعيّ بالتَّحامُـل، قال : «وهذا تَحَامُلٌ شَـديد من الأصمعيّ وتَقَوُّلٌ على الفَرزدق لهجائِه باهِلـة (قَبيلة الأصمعيّ). ولَسْنا نَشُكُّ أنّ الفَرزدقَ أغارَ على بعض الشُّعـراءِ في أبياتٍ معروفة، فـأمّا أنْ نطلقَ أنّ تسعةَ أعشارِ شِعْـره سَـرِقة فهذا مُحَال، وعلى أنّ جَريراً قد سَرَق كثيراً من معاني الفَرزدق»(١٠٥).

ومِنْ باب التَّعصُّبِ القَبليّ أيضاً ما رَواهُ المَرْزُبـانيّ مِن تحامُل الزّبيرِ بنِ بَكّار على كُثَيِّر، قال : «تحامُل الـزّبير بنِ بكّار على كُثَيِّـر، فيما جَمَعَه مِنْ سَـرِقاته، ظاهِـرٌ. وهو خصمٌ لا يُقبلُ قولُـه على كُثَيِّر لهجاءِ كُثَيِّر لِـولَدِ عَبـدِ الله بنِ الزّبير، وانحرافِ الـزّبير عن أهلِ البَيت عليهم السّلام»(١٠٦).

* * * * * *

ومِنْ أطرفِ صُورِ التَّعصُّبِ القائمِ على الحَسَد والعَـداوةِ ما رَواهُ أبو منصور الثَّعالبيّ عن السَّـرِيّ وأَخْذِه مِن شعرِ الخَالِديّين وَدَسّه في ديوان كشاجم ليَتّهمَ الخَالِديّين بسرقةِ شعرِ كُشاجم لعـداوةٍ كانت بين الطَّرَفَيْن. ويشرح لنا الثّعالبيُّ هذا التّـزوير وكيف كشَفه، قال : «ولمّا جَدّ السَّرِيّ في خِدمة الأدب، وأنتقل عن تطريـز الثِّياب إلى تطريز الكتاب، فشعرَ بجَودَةِ شعره، ونَابذ الخَالـديَّيْن المَوْصِليَّيْن وناصبَهما العَدَاوة، وادّعى عليهما سَرقةَ شعره وشعـرِ غيره. وجعلَ يُوَرّقُ وينسخُ ديـوانَ شعرِ أبي الفَتح كُشـاجم. . . وكان يَـدُسّ فيما يكتُبه مِن شعره أحسنَ شعـرِ الخالِديّين، ليزيدَ في حجم ما يَنْسَخُـه، ويَنْفقَ سوقُه، وَيُغليَ سِعْرَه، وَيُشنّعَ بذلك على الخَالِديَّيْن، ويَغُضَّ منهما، ويُظهرَ مِصداقَ قولِه في سَرِقَتِهما. فَمِن هذه الجِهَة وقعت في بعض النُّسخ من ديوان كُشـاجم زيادات ليست في الأصول المَشهورة منها. وقد وَجَدْتُها كلَّها للخالِديّين بخطّ أحدِهما وهو أبو عثمان سعيد بنُ هاشم، في مجلّدةٍ أتحفَ بها الورّاق المعـروفَ بالطّـرسوسيّ ببغداد أبـا نصر سهلَ بن المَرزُبان، وأنفـذَها إلى نَيْسابور في جملةِ ما حَصل عليه مِن طرائفِ الكُتُب بأسمِه. وفيها وجدتُ الضّالةَ المنشودة من شِعرِ الخالِـديّ المذكور وأخيه أبي بكر محمّدِ بنِ هـاشم، ورأيتُ فيها أبياتـاً كتبَها أبو

عثمانُ لنفسِه، وأخرى كتبها لأخيه، وهي بأعيانها للسَّـرِيّ بخَطِّه في المُجَلّدةِ المذكورة لأبي نَصر»(١٠٧).

* * * * * *

وبعـــــدُ،

فهـذه محاولةٌ لإلقـاءِ الضَّـوء على صِلـة علم الجرح والتّعديـلِ بنقد الشّعـر في التُّراث العـربيّ. ولا أدّعي أنّني أحطت بـالموضـوع من كلّ جـوانبـه أو أوفَيْتُـه حقَّـه من البحث والدّرس. آملا أن أعـودَ إليه بعد حين أقلّب فيه النّظر، وأُردّدُ فيـه الفكرَ لاستكمالِه. أو لعَلّ بعض الباحثين يشمرّ لهذا الموضوع ليعطيَه حقَّه من الدّراسة.

ولكنّ الحقيقةَ التي وَقَـرَتْ في ذهني من خلال هـذا البحث أنّ النُّقّاد القُـدامى لم يُغْفِلوا هذه القضيّـة، وعَدّوها لازمـةً لدراسةِ الشّعـر ونقدِه، في الـوقت الذي تَرتفعُ فيـه أصواتُ المُحْتَجّين من دارسي التُّراث العـربيّ المُحْدثِين إذا قـامَ باحثٌ فـأحيا منهجَ القُـدماء في نَقـد النّصوص المبني على علم الجرحِ والتّعديل، وقالوا : إذا فَعلنا ذلك لا يَبقَى من تراثِنا الأدبيّ شَيء، وكأنّـهم يُحسّـون في قرارةِ أنفُسِهم بوجـودِ وضـع كثيرٍ ونحلٍ وتزويرٍ في النّصوصِ الأدبيّة القـديمةِ، ولكنّهم لا يَملكـون الجُرأة للتّصريح بـذلك والسّيرِ على هَدْيِ القُـدَماء في اتباعِهم هذا المنهج. وهو أمر كنتُ قد طرحتُه في بحثي الموسوم بِ «منهج في دراسة الأدَب» القائم على منهجِ عُلماءِ الحديث في دراسة النّصّ سنداً ومتناً.

والله وليُّ التّوفيق.

الهوامـــش

(١) يُنْظَر في ذلك : محمّد الصّباغ، الحديث النّبَويّ : مصطلحه، بلاغته، كتبه، ط ٤ ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ١٨٥؛ محمّد عجَاج الخطيب، أصول الحَديث – علومه ومصطلحه، ط ٤، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ٢٦٠-٢٧٧.

(٢) أَبو عُمَر عثمان بن عبد الرّحمن، المعروف بابن الصّلاح، علوم الحديث (مقدّمة ابن الصّلاح)، تحقيق نور الدّين العتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ١٠٥.

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٥.

(٤) مصطفى صادق الرّافعيّ، تاريخ آداب العرب، صَحّحه محمّد سعيد العريان، ط ٣، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٣م، جـ ١، ص ٣٠٤، قابل بِ : جاسر أبو صَفيّة، منهج في دراسة الأدب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، السّنة العاشرة، العدد ٣١، تمّوز – كانون الأوّل، ١٩٨٦م، ص ٥٩.

(٥) محمّد بن سلاّم الجُمحيّ، طبقات فحول الشُّعراء، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، د.ت. ص ٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨.

(٧) نفسه ص ١١.

(٨) النّديم، محمّد بن اسحق (٣٨٠-٩٩٠م)، الفهرست، تحقيق رضا تجدّد، طهران، ١٩٧١م، ص ١٠٥.

(٩) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ / ٨٦٨م)، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السّلام هارون، المجمع العلميّ العربيّ الإسلاميّ، ط ٣، بيروت، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م، جـ ٣، ص ٤٤٩.

(١٠) أبو الفرج الأصفهانيّ، الأغانيّ، تحقيق عليّ السّباعيّ وعبد الكريم العزباويّ

ومحمود غنيم، الهيئة المصريّة العَامّة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٣هـ / ١٩٦٣م، جـ ٢٢، ص ٨٥.

(١١) أبو الطّيّب اللّغويّ، مراتب النّحويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ١٥٦.

(١٢) طبقات ابن سلاّم، جـ ١، ص ٦١؛ وللاستزادة من ذلك ينظر : ابن حَجَر العسقلاني، لسان الميزان، ط ١، حيدر أباد الدّكن، ١٣٣٠هـ، جـ ٣، ص ١٥٨؛ عن شَوْكَر: الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، كتاب البغال، جـ ٢، ص ٢٢٥؛ مراتب النّحويين، ص ١٥٧؛ السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق محمّد أحمد جاد المَولى ورفاقه، البَابي الحلبيّ بمصر، د.ت. جـ ١، ص ١٧١، و جـ ٢، ص ٣٣٢ فما بعدها؛ ناصر الدّين الأسد، مصادر الشّعر الجاهليّ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٢٤٥ فما بعدها.

(١٣) المظفّر بن الفضل العلويّ (٦٥٦هـ)، نُضْرَة الإغريض في نُصْرَةِ القَريض، تحقيق نُهى عارف الحَسن، دمشق، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، ص ٢٩٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٣؛ وقابل بِ طبقات ابن سلاّم، ص ٤؛ مصطفى بن محمّد، «وما عَلّمناهُ الشّعر»، تحقيق جاسر أبو صفيّة، مَجَلّة «دراسات»، المجلّد الثّاني عشر، العدد الثّامن، ١٩٨٥م، ص ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨.

(١٥) نضرة الإغريض، ص ٧-٨.

(١٦) كتاب الحيوان، جـ ٤، ص ١٨٣.

(١٧) طبقات ابن سلاّم، جـ ١ ص ٢٣؛ والخبر موجود في : الأزهري، أبو منصور محمّد ابن أحمد الهروي (٣٧٠هـ / ٩٨٠م)، تهذيب اللّغة، تحقيق عبد السّلام هارون، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م، جـ ١ ص ١٠؛ القاليّ، أبو عليّ اسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ / ٩٦٦م)، الأماليّ، مطبعة السّعادة بمصر، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م، جـ ١ ص ١٥٧؛ الزّبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن (٣٧٩هـ)، طبقات النّحويين واللّغويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة السّعادة، القاهرة،

١٩٥٤م، ص ١٧٨.

(١٨) طبقات ابن سلاّم، جـ ١ ص ٤٨.

(١٩) المصدر نفسه ص ٤٩.

(٢٠) الأغاني، تحقيق عبد الكريم العزباوي والدّكتور عبد العزيز مطر، الهيئة المصرية العَامّة للكتاب، ١٩٧٤م، جـ ٢٤ ص ٢٢٠.

(٢١) الشَّريف المرتَضى، علي بن الحسين الموسويّ العلويّ (٤٣٦هـ)، أمالي المرتضى، غُرر الفوائد ودُرَر القلائد، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة / عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م، جـ ١ ص ١٣١.

(٢٢) المصدر نفسه ص ١٣١.

(٢٣) الأغاني، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، جـ ٦ ص ٩٢.

(٢٤) الزّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق (٣٤٠هـ)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرّفاعي بالرّياض، ط ٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ٣٥.

(٢٥) أبو القاسم الزّجاجيّ، أمالي الزّجاجيّ، تحقيق عبد السّلام هارون، المؤسسة العربيّة الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٣٨٢هـ، ص ٥١.

(٢٦) القيرواني، أبو عليّ الحسن بن رشيق (٤٥٦هـ)، العُمْدَة في محاسن الشّعر وآدابه، حقّقه محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٤، ١٩٧٢م، جـ ٢ ص ١٠٥؛ نضرة الإغريض، ص ٢٣٣.

(٢٧) طبقات ابن سلاّم، جـ ١ ص ٢٣؛ تهذيب الأزهري ١ / ١٠.

(٢٨) المصدر نفسه ص ١٦.

(٢٩) المصدر نفسه ص ٨.

(٣٠) مصادر الشِّعر الجاهليّ، ص ٢٥٢، وانظر ص ٤٣٨-٤٦٥؛ وقابل بِ «منهج في

دراسة الأدب» ص ٦٥-٦٦.

(٣١) مراتب النّحويّين ص ١١٧.

(٣٢) المصدر نفسه ص ١١٩.

(٣٣) طبقات ابن سلاّم، جـ ١ ص ١٤٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٣٥) ياقوت الحَمْويّ (٦٢٦هـ /١٢٢٨م)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، بيروت، ١٩٥٧، جـ ٧ ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٣٧) المصدر نفسه ص ٢٠٧.

(٣٨) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخَصائص، تحقيق محمّد عليّ النّجار، دار الهُدى للطّباعة والنّشر، بيروت، ط ٢، د.ت. جـ ١ ص ٣٨٧.

(٣٩) مصادر الشِّعر الجاهليّ، ص ٤٣٧.

(٤٠) الخَصائص، جـ ٣ ص ٣١٢-٣١٣.

(٤١) المصدر نفسه ص ٣١٣.

(٤٢) نفسه ص ٣١٠.

(٤٣) المصدر نفسه ص ٣١١.

(٤٤) مراتب النَّحويّين، ص ١٤٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٤٦) المصدر نفسه ص ١٥٥.

(٤٧) المصدر نفسه ص ١٥٦.

(٤٨) المصدر نفسه ص ١٥٦.

(٤٩) الأغاني، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، جـ ١ ص ٣٦.

(٥٠) السّيوطيّ، جلال الدّين، بغية الوُعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٩م، جـ ٢ ص ١٥٣.

(٥١) رسائل الجاحظ، جـ ٢ ص ٢٢٥.

(٥٢) ابن قتيبة، أبـو محمّد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، تأويل مختلف الحديث، تحقيق محمّد زهري النّجّار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م ص ٥٩-٦٠.

(٥٣) أبو العَـلاء المَعَرّيّ، رسـالة الغفـران، تحقيق الـدّكتورة عـائشة عبـد الرّحمن، دار المعارف بمصر، ١٩٥١، ط ٣، ص ٤٢٠.

(٥٤) أبـو منصـور الثّعالبـيّ (٤٢٩هـ)، يتيمـة الـدّهـر في محاسن أهل العصر، تحقيق الدّكتور مفيد قميحـة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، جـ ٤، ص ١٨٣-١٨٤.

(٥٥) ينظر تفصيلها في مصادر الشّعر الجاهليّ ص ٣٢١-٣٥١.

(٥٦) القُرطبي، أبو عبد الله محمّد بـن أحمد الأنصاري (٦٧٠هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، القـاهرة، ١٩٦٦م، جـ ١٠ ص ١١١، والقصّـة فيه مع رجل من هـذيل ١٠ / ١١٠، وانظرها في : الزّمخشريّ، محمود بن عمر (٥٢٨هـ)، الكَشّاف عن حقائق التّنزيل، تصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م، جـ ٢ ص ٦٠٨-٦٠٩؛ وقابل بِ محمّد حسن حسن جبل، الاحتِجاج بالشّعر في اللّغة - الواقع والدّلالة، دار الفكر العربيّ، القاهرة، د.ت، ص ٥٢-٥٣.

(٥٧) طبقات ابن سلام، جـ ١ ص ٢٦.

(٥٨) المصدر نفسه ص ٤٦-٤٧.

(٥٩) المصدر نفسه ص ٤٧-٤٨.

(٦٠) المصدر نفسه ص ٤٤٤.

(٦١) المصدر نفسه ص ٤٤٥.

(٦٢) المرزبانيّ، أبو عبيد الله محمّد بن عمران بن موسى (٣٨٤هـ)، الموَشّح، تحقيق علي محمّد البَجاويّ، دار نهضة مصر، ١٩٦٥م، ص ٣٣٣؛ الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب، فحولة الشّعراء، ص ١٣.

(٦٣) المُوَشّح ص ٣٣٤؛ فحولة الشُّعراء ص ١٣-١٤.

(٦٤) المَوشّح ص ٣٣٤؛ فحولة الشّعراء ص ١٤.

(٦٥) كتاب الحيوان، جـ ٤ ص ١٨١.

(٦٦) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٢٧٩-٢٨١؛ وانظر كتاب الحيوان، جـ ٥ ص ٣٣٤-٣٣٥ حيث يشير إلى توليد قصيدة على لسان يزيد بن ناجية السّعديّ وَلّدها ابن أبي كريمة.

(٦٧) مجالس العلماء، ص ١٠١.

(٦٨) طبقات ابن سلاّم، جـ ١ ص ٤٨؛ الحاتمي، أبو علي محمّد بن الحسن بن المظفّر، حِلْية المحَاضرة، تحقيق الدّكتور جعفر الكتّانيّ، دار الرّشيد للنّشر، سلسلة كتب التّراث ٨٢، بغداد ، ١٩٧٩م، جـ ١ ص ٣٥.

(٦٩) طبقات ابن سلاّم ، جـ ١ ص ٢١٦.

(٧٠) المصدر نفسه، جـ ١ ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٧١) المصدر نفسه، جـ ١ ص ١٤٠؛ الموشّح، ص ١٠٣.

(٧٢) حِلية المحاضرة، جـ ١ ص ٣٦-٣٧؛ وقابل بِ أمالي القاليّ جـ ١ ص ١٥٥؛ ومراتب النّحويّين، ص ٤٧.

(٧٣) مراتب النّحويّين، ص ٧٥-٧٦.

(٧٤) الموشّح، ص ٣٩٢.

(٧٥) حلية المحاضرة، جـ ١ ص ٣٨.

(٧٦) ابن عبد ربّه، أحمد بن محمّد، العِقد، تحقيق الدّكتور مفيد قميحة، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م، جـ ٦، ص ١٥٧.

(٧٧) ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تحقيق أحمد محمّد شاكر، دار التّراث العربيّ للطّباعة، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٧، جـ ٢ ص ٧٩٤.

(٧٨) أبو تمّام، حبيب بن أوس الطّائيّ، ديوان الحماسة، شرح التّبريزيّ، مطبعة الجمالية، القاهرة، ١٩١٦م، جـ ١ ص ٣٤٨.

(٧٩) الأغاني، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، جـ ٦ ص ٨٦-٨٧؛ أمالي المرتضى، جـ ١ ص ٢٨٠.

(٨٠) الخالديّان، الأشباه والنّظائر، تحقيق الدّكتور السّيد محمّد يوسف، القاهرة، ١٩٥٨-١٩٦٥م، جـ ٢ ص ١١٥-١١٦.

(٨١) ابن المعتزّ، عبد الله، طبقات الشُّعراء، تحقيق عبد السَّتّار أحمد فرّاج، دار المعارف بمصر، د.ت، ص ١٤٧.

(٨٢) التّبريزي، أبو زكريّا يحيى بن عليّ الخطيب، (٥٠٢هـ)، شرح ديوان الحَماسة، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجارية، القاهرة، ١٩٣٨م، جـ ٢ ص ٣١٣-٣١٤؛ وقابل بِ مصادر الشّعر الجاهليّ، ص ٤٥٨.

(٨٣) انظر مصادر الشّعر الجاهليّ، ص ٤٥٨-٤٦٠؛ وانظر حول نسبتها : أبو عبيد البكريّ، معجم ما استعجم، تحقيق مصطفى السّقّا، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، جـ ٣ ص ١٤٧ (سَلع)؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة سلع؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، جـ ١، المقدمة، ص ٩؛ أمالي المرتضى، جـ ١ ص ٢٨٠؛ الأغاني، طبعة مصوّرة، جـ ٦ ص ٨٣؛ كتاب الحيوان ٣/ ٦٨؛ ومحمّد عليّ الشّريدة، خلف الأحمر ناقداً، رسالة ماجستير مقدّمة إلى قسم اللّغة العربيّة، سنة ١٩٨٩م، ص ٩٣-١٠٦.

(٨٤) الشّنفرى، لاميّة العرب، تحقيق محمّد بديع شريف، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٤م، ص ٩.

(٨٥) القاضي الجرجانيّ، الوَساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق محمّد أبو الفضل

ابراهيم وعلي البَجـاويّ، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القـاهرة، ط ٣، ١٩٥١م، ص ٣-٤.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٠ و ٤٢٠ و ٤٢٦؛ والرواية في الأغـاني، طبعة مصوّرة، جـ ٥ ص ٧١؛ وانظـر أمثلـة أخـرى في : الصّولي، أبـو بكـر محمّـد بن يحيى، أخبـار أبي تمّام،تحقيق خليل محمـود عساكـر ورفـاقه، المكتب التّجـاريّ للطّبـاعة والتّـوزيع والنّشر، بيروت، د.ت. ص ١٧٥-١٧٦؛ مجالس العلماء، ص ١٠٩؛ الآمـــديّ، أبـــو القـاسم الحسن بن بشر (٣٧٠هـــ)، الموازنة بين شعـر أبي تَمّام والبحتري، تحقيق السّيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م، جـ ١ ص ٢٣.

(٩٠) الوَساطة، ص ١٨٣.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٤١٦.

(٩٣) الموازنة، جـ ١ ص ١٩.

(٩٤) المصدر نفسه، جـ ١ ص ١٩.

(٩٥) نفسه جـ ١، ص ٢٢.

(٩٦) نفسه جـ ١ ص ٢٢؛ والرّواية في أخبار أبي تَمّام، ص ١٧٥-١٧٦.

(٩٧) الموازنة، جـ ١ ص ٢٢.

(٩٨) المصدر نفسه، جـ ١ ص ٧.

(٩٩) الشّريف المرتضى، طيف الخيـال، تحقيـق حسن كـامل الصَّيرفيّ، دار إحيـاء الكتب العربيّة، القاهرة، ط ١، ١٩٦٢م، ص ١٦-١٩.

(١٠٠) أخبار أبي تَمّام، ص ١٧٥.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٠٤) المُوَشّح، ص ١٦٧.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٠٧) يتيمة الدّهر، جـ ٢ ص ١٣٨.

المصادر والمراجع

١ – الآمـديّ، أبو القـاسم الحسن بن بشر، الموازنـة بين شعـر أبي تمام والبحتريّ، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.

٢ – الأزهـريّ، أبـو منصور محمّـد بن أحمد الهرويّ، تهذيب اللّغـة، تحقيق عبـد السـلام هارون، الدّار المصريّة للتأليف والتّرجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.

٣ – الأسد، ناصر الدّين، مصادر الشّعر الجاهليّ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢م.

٤ – الأصفهانيّ، أبو الفرج، الأغاني، تحقيق علي السّباعـيّ وعبد الكريم العزباوي ومحمود غنيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٣هـ/١٩٦٣م.

٥ – الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب، فحولة الشّعراء، تحقيق ش. تورّي، دار الكتاب الجديد، بيروت.

٦ – البكـري، أبو عبيـد، معجم مـا استعجم، تحقيق مصطفى السّقّا، عـالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠. ط ٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٧ – التّبريزيّ، أبو زكريّا يحيى بن عليّ الخطيب، شرح ديوان الحماسة، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة، القاهرة، ١٩٣٨م.

٨ – أبو تمّام، حبيب بن أوس الطّـائيّ، ديوان الحماسـة، شرح التبريزيّ، مطبعـة الجماليّة، القاهرة، ١٩١٦م.

٩ – الثّعالبيّ، أبـو منصور، يتيمة الـدّهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيـد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٠ – الجاحظ، أبـو عثمان عمـرو بن بحر، كتـاب الحيـوان، تحقيق عبـد السّلام هـارون، المجمع العلميّ العربيّ الإسلاميّ، ط ٣، بيروت، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩م.

..... ، رسـائل الجاحظ، تحقيق عبـد السلام هـارون، مكتبـة الخانجي، القاهـرة، د.ت (كتاب البغال).

١١ – جَبْل، محمّـد حسن حسن، الاحتجاج بـالشّعـر في اللّغة، الـواقع والمـدّلالة، دار الفكـر العربيّ، القاهرة، د.ت.

١٢ – الجرجانيّ، القاضي، الوساطة بين المتنبيّ وخصومه، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم

وعلي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط ٣، ١٩٥١م.

١٣- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمّد علي النّجار، دار الهدى للطّباعة والنشر، بيروت، ط ٢، د.ت.

١٤- الحاتميّ، أبو عليّ محمّد بن الحسن بن المظفّر، حلية المحاضرة، تحقيق د. جعفر الكتّاني، دار الرّشيد للنّشر، سلسلة كتب التّراث ٨٢، بغداد، ١٩٧٩م.

١٥- ابن حجر العسقلانيّ، لسان الميزان، ط ١، حيدر أبار الدّكن، ١٣٣٠هـ.

١٦- الحمويّ، ياقوت : ١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، بيروت، ١٩٥٧م.

.....٢) معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٧- الخالديّان، الأشباه والنّظائر، تحقيق د. السّيد محمّد يوسف، القاهرة، ١٩٥٨-١٩٦٥م.

١٨- الخطيب، محمّد عجاج، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر، ط ٤، دمشق، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٩- الرّافعيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، صحّحه محمّد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط ٣، ١٩٥٣م.

٢٠- ابن رشيق القيروانيّ، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٤، ١٩٧٢م.

٢١- الزّبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن، طبقات النّحويّين واللّغويين، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٩٥٤م.

٢٢- الزّجاجيّ، أبو القاسم، أمالي الزّجاجيّ، تحقيق عبد السّلام هارون، المؤسّسة العربيّة الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٣٨٢هـ.

٢٣- الزّمخشريّ، محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق التّنزيل، تصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م.

٢٤- ابن سلاّم الجمحيّ، محمّد، طبقات فحول الشّعراء، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، د.ت.

٢٥- السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن،

١) بغية الوُعاة في طبقات اللّغويّين والنحّاة، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩م.

٢) المزهر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى ورفاقه، البابي الحلبيّ، القاهرة، د.ت.

٢٦- الشّريدة، محمّد علي سعيد، خلف الأحمر ناقداً، رسالة ماجستير مقدّمة إلى قسم اللّغة العربيّة، سنة ١٩٨٩م.

٢٧- الشّريف المرتضى، علي بن الحسين الموسويّ العلويّ،

١) أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة / عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

٢) طيف الخيال، تحقيق حسن كامل الصّيرفيّ، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط ١، ١٩٦٢م.

٢٨- الشّنفرى، ثابت بن أوس الأزديّ، لاميّة العرب، تحقيق محمّد بديع شريف، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٤م.

٢٩- الصّبّاغ، محمّد، الحديث النّبويّ : مصطلحه، بلاغته، كتبه، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٠- أبو صفيّة، جاسر خليل، منهج في دراسة الأدب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، السّنه العاشرة، العدد ٣١، تمّوز - كانون الأوّل، ١٩٨٦م.

٣١- ابن الصّلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرّحمن، علوم الحديث (مقدّمة ابن الصّلاح)، تحقيق نور الدّين العتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٢- الصّوليّ، أبو بكر محمّد بن يحيى، أخبار أبي تمّام، تحقيق خليل محمود عساكر ورفاقه، المكتب التجاريّ للطّباعة والتّوزيع والنّشر، بيروت، د.ت.

٣٣- أبو الطّيّب اللّغويّ، مراتب النّحويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤م.

٣٤- ابن عبد ربّه، أحمد بن محمّد، العِقد، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة،

بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٣٥- ابن الفضل العلـويّ، المظفّر، نضرة الإغـريض في نصرة القريض، تحقيق نهى عـارف الحسن، دمشق، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٣٦- القـالي، أبـو عليّ اسماعيل بن القـاسم، الأمـاليّ، مطبعـة السّعـادة بمصر، ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م.

٣٧- ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم،

١) تأويل مختلف الحديث، تحقيق محمّد زهري النّجّار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٢) الشّعر والشّعراء، تحقيق أحمد محمّد شاكر، دار التّراث العربيّ للطّباعة، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٧م.

٣٨- القرطبيّ، أبـو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ، الجامع لأحكـام القرآن، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٦م.

٣٩- ابن محمّـد، مصطفى، ومـا عَلّمنـاه الشّعر، تحقيـق جاسر خليل أبـو صفيّـة، مجلّـة دراسات، المجلّد الثاني عشر، العدد الثامن، ١٩٨٥م.

٤٠- المرزبـانيّ، أبـو عبيـد الله محمّـد بن عمـران بن مـوسى، الموشّح، تحقيق علي محمـد البجاويّ، دار نهضة مصر، ١٩٦٥م.

٤١- ابن المعتـزّ، عبد الله، طبقـات الشّعراء، تحقيق عبـد السّتّار أحمد فـرّاج، دار المعارف، مصر، د.ت.

٤٢- المعرّيّ، أبو العلاء، رسالة الغفران، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر، ١٩٥١م.

٤٣- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.

٤٤- النّديم، محمّد بن اسحق، الفهرست، تحقيق رضا تجدّد، طهران، ١٩٧١م.